الأمم المتحدة

A/RES/68/92

Distr.: General
17 December 2013

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ٦٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (*A/68/433*)]

٦٨/٩٢ - مسألة كاليدونيا الجديدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليدونيا الجديدة،

وقد درست الفصل المتعلق بكاليدونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٣[(١)]،

وإذ تعيد تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير المكرس في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراريها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليدونيا الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، بما فيها التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة والإجراءات المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها، بهدف تهيئة إطار لتقدم الإقليم سلميا نحو تقرير المصير،

وإذ تلاحظ أيضا في هذا السياق أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والحوار المستمر بين الأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة في التحضير لعملية تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة،

وإذ تشير إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة التي

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/68/23)، الفصل التاسع.

الرجاء إعادة الاستعمال

عقدت في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١[٢]، عقب الزيارة التي قام بها إلى الإقليم في شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ،

وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى نتائج مؤتمر القمة الثامن عشر لقادة مجموعة الطليعة الميلانيزية الذي عقد في سوفا في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، وبخاصة التوصيات المتعلقة برصد اتفاق نوميا وتقييمه سنويا[٣]،

وإذ ترحب بتبادل الرسائل بين إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة وأمانة مجموعة الطليعة الميلانيزية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة،

١ - **تدعو** جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة العمل لتهيئة إطار يكفل تقدم الإقليم سلميا نحو عملية لتقرير المصير تتاح فيها جميع الخيارات وتصان فيها حقوق جميع قطاعات السكان، وفقا لنص وروح اتفاق نوميا[٣] الذي يقوم على مبدأ أن لسكان كاليدونيا الجديدة الحق في اختيار الطريقة التي يتحكمون بها في مصيرهم؛

٢ - **تحث** جميع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها بروح من التآلف، في إطار اتفاق نوميا، لصالح شعب كاليدونيا الجديدة بأسره، وترحب مرة أخرى في هذا السياق بالاتفاق الذي جرى التوصل إليه بالإجماع في باريس في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن نقل السلطات إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠٠٩؛

٣ - **تلاحظ** أن لجنة موقعي اتفاق نوميا أقرت في اجتماعها العاشر الذي عقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ برنامج العمل لعام ٢٠١٣ الذي قدمته اللجنة التوجيهية المعنية بمستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة والذي يشمل السلطات السيادية والإطار القانوني للمرحلة الختامية من اتفاق نوميا وطلبت إلى البعثة المكلفة بالنظر في مستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة أن تضع نماذج محاكاة لمختلف الافتراضات الرئيسية لمستقبل مؤسسات كاليدونيا الجديدة وخريطة لممارسة السلطات السيادية وفقا للخيارات الرئيسية التي يمكن توخيها تبعا لنتائج الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاق نوميا؛

٤ - **تلاحظ أيضا** أنه خلال الاجتماع العاشر للجنة موقعي اتفاق نوميا أعرب المشاركون عن الحاجة إلى أن تقدم الدولة القائمة بالإدارة دعما أكبر، وبخاصة في المجالات

---

(٢) A/HRC/18/35/Add.6، المرفق.

(٣) A/AC.109/2114، المرفق.

الأساسية وذات الطابع التقني العالي، وأنه قد أنشئت، تحقيقا لهذا الغاية، لجنة دائمة مشتركة بين الوزارات؛

٥ - **تلاحظ كذلك** أن لجنة موقعي اتفاق نوميا قامت في اجتماعها العاشر، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) قررت إنشاء فريق عامل داخل اللجنة التوجيهية لتقييم التقدم المحرز في إطار اتفاق نوميا من أجل مناقشة سبل التوفيق بين إعادة التوازن بين المقاطعات والتنمية الاقتصادية ومستويات الهياكل الأساسية والتوزيع الجغرافي للسكان، وتقديم نتائج مداولات الفريق العامل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

(ب) رحبت باختتام التحليل والمناقشة المتعلقين بوضع إطار استراتيجي لصناعة النيكل خلال اجتماع اللجنة الاستراتيجية الصناعية الذي عقد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛

(ج) لاحظت القلق المعرب عنه إزاء المشاكل الأمنية في الإقليم، وأحاطت علما بتعهد الدولة القائمة بالإدارة بالتركيز على ضمان وجود كاف لقوات الأمن العام وتعزيز توظيف أبناء كاليدونيا الجديدة ودعم مبادرات مؤسسات الإقليم فيما يتعلق بمنع الجريمة وتحقيق الوئام الاجتماعي؛

(د) حثت جميع الجهات المعنية على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعلق ببرنامج ''أطر المستقبل''، بغية معالجة عدم التوازن الجغرافي وإجراء تحول استراتيجي يرمي إلى ضمان التدريب لملء الوظائف التي يتم إنشاؤها نتيجة نقل السلطات والوظائف العليا في القطاع الخاص؛

٦ - **تحيط علما** بقرار طرح تدابير عملية وتنفيذها في عام ٢٠١٣ لضمان إحراز تقدم ملموس في تمثيل أبناء كاليدونيا الجديدة، وبخاصة الكاناك، في سياق أداء الوظائف السيادية في الخدمة المدنية العامة؛

٧ - **تحيط علما أيضا** بالمعلومات المقدمة إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدت في كيتو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣ ومفادها أنه يجري حاليا مباشرة الأعمال التحضيرية لاستفتاء تقرير المصير المزمع إجراؤه في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، وهي إكمال القوائم الانتخابية التي تشكل هيئات ناخبة خاصة ومراجعتها؛

٨ - **تلاحظ** في هذا الصدد الشاغل الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المشاركون في الحلقة الدراسية

الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٣ بشأن المشاكل التي اعترضت مؤخرا عملية المراجعة الانتخابية؛

٩ - **تعيد تأكيد** قرارها ١٢٥/٦٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أعادت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، تأكيد أنه ما دامت الجمعية نفسها لم تقرر أن إقليما ما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حقق الحكم الذاتي بالكامل وفقا لأحكام الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإن على الدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تواصل إرسال المعلومات المتعلقة بهذا الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛

١٠ - **تلاحظ** أن شعب الكاناك لا يزال يساوره القلق إزاء نقص تمثيله في الهيئات الحكومية والاجتماعية للإقليم وتدفقات الهجرة المتواصلة وأثر التعدين في البيئة؛

١١ - **تشير** إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة[٢] التي قدمت في ضوء المعايير الدولية المتصلة بالموضوع من أجل المساعدة في الجهود المبذولة حاليا للنهوض بحقوق شعب الكاناك في سياق تنفيذ اتفاق نوميا وعملية إنهاء الاستعمار التي تدعمها الأمم المتحدة؛

١٢ - **تلاحظ** المساعدة المالية المقدمة من حكومة فرنسا إلى الإقليم في مجالات من قبيل الصحة والتعليم ودفع مرتبات موظفي الخدمة العامة وتمويل مشاريع التنمية؛

١٣ - **تلاحظ أيضا** المبادرات الإيجابية التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية في كاليدونيا الجديدة، بما فيها عملية ''زونيكو'' التي ترمي إلى رسم خرائط للموارد البحرية داخل المنطقة الاقتصادية لكاليدونيا الجديدة وإلى تقييم تلك الموارد؛

١٤ - **ترحب** بالتعاون بين أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا في مجال مراقبة مناطق صيد الأسماك، وفقا للرغبات التي أعربت عنها فرنسا أثناء انعقاد مؤتمرات القمة المتعاقبة بين فرنسا وأوقيانوسيا؛

١٥ - **تشير** إلى الأحكام ذات الصلة بالموضوع من اتفاق نوميا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليدونيا الجديدة عضوا أو عضوا منتسبا في منظمات دولية معينة، وتلاحظ مواصلة تقوية الروابط بين كاليدونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي؛

١٦ - **تشير أيضا** إلى الزيارة الثانية التي قامت البعثة الوزارية الرفيعة المستوى لمجموعة الطليعة الميلانيزية إلى كاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٢؛

١٧ - **ترحب** بقرار مجموعة الطليعة الميلانيزية أن تتولى جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني رئاسة المجموعة في الفترة التالية وأن تفتتح في شباط/فبراير ٢٠١٣ وحدة لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في مقر أمانة مجموعة الطليعة الميلانيزية في بورت فيلا؛

١٨ - **تنوه** بمساهمة مركز جان - ماري تجيباو الثقافي في حماية ثقافة الكاناك الأصلية في كاليدونيا الجديدة؛

١٩ - **ترحب** بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛

٢٠ - **ترحب أيضا** بتعيين أول مندوب لكاليدونيا الجديدة في السفارة الفرنسية في نيوزيلندا في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وفقا للاتفاقية المتعلقة باستضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في منطقة المحيط الهادئ الموقعة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

٢١ - **ترحب كذلك** بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة للاستمرار في إرسال المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛

٢٢ - **تلاحظ** أن موقعي اتفاق نوميا قد اتفقوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير؛

٢٣ - **تقرر** أن تبقي العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة نتيجة توقيع اتفاق نوميا قيد الاستعراض المستمر؛

٢٤ - **تطلب** إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

الجلسة العامة ٦٥
١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣